الامتناع عن التصويت عند الشباب المغربي
الأسباب والنتائج

ذ– كريم رصمي
باحث بسلك الدكتوراه
مختبر الدراسات القانونية والسياسية لدول البحر الأبيض المتوسط
الكلية متعددة التخصصات بالناظور
المغرب

يمثل الشباب المغربي الفئة الأكثر حيوية في المجتمع المغربي، وله تأثير ملحوظ على المشهد السياسي وعلى صانعي القرار السياسي. وبالرغم من ذلك أظهرت مجموعة من الإحصائيات أن نسبة كبيرة من الشباب المغربي يميل إلى الامتناع عن المشاركة السياسية عامة والمشاركة الانتخابية خاصة، الأمر المتعلق بوجود مجموعة من العوامل ومن الأسباب التي تعزز من هذه الظاهرة منها السياسية والاجتماعية والاقتصادية. الأمر الذي يؤثر على المسار الديمقراطي بالمغرب لاعتبار أن هذه الظاهرة تؤدي إلى نتائج لها تأثيرات خطيرة على الديمقراطية والمسار التنموي.

The Moroccan youth represent the most vibrant segment of Moroccan society and have a notable impact on the political landscape and on political decision-makers. Despite this, a number of statistics have shown that a large percentage of Moroccan youth tend to abstain from political participation in general and electoral participation in particular. This is related to a variety of factors and reasons that reinforce this phenomenon, including political, social, and economic aspects. This situation affects the democratic process in Morocco, as this phenomenon leads to results that have serious implications for democracy and developmental progress.

مقدمة

تمثل ظاهرة الامتناع عن التصويت قضية من القضايا المهمة وذات الراهنية والتأثير على المشاركة السياسية في المغرب، خاصة بين فئة اجتماعية تعتبر من الفئات الأكثر حيوية وهي فئة الشباب. بحيث انهم يمصلون مستقبل الأمة وعمودها الفقري. ومع ذلك، اشارت العديد من الدراسات والأبحاث أن نسبة كبيرة من الشباب المغربي ينأ بنفسه عن المشاركة السياسية والمشاركة الانتخابية بصفة خاصة الأمر الذي يسيل الكثير من الحبر حول الأسباب والعوامل المؤثرة في هذه الظاهرة.

إن الأسباب التي تدفع الشباب إلى الامتناع عن التصويت بداية من فقدان الثقة في المؤسسات السياسية وصولا الى الشعور بعدم جدوى المشاركة السياسية مرورا بالانشغالات اليومية والضغوط والاقتصادية. كما تلعب العوامل الثقافية والاجتماعية دورا بارزا في تشكيل اراء الشباب حول العملية الانتخابية.

إن فهم هذه الظاهرة يتطلب الخوض في عملية تحليل دقيقة للعوامل النفسية والاجتماعية والسياسية المؤثرة على سلوك الشباب الانتخابي. وعليه سنحاول في هذا البحث الوقوف على الأسباب التي تؤدي الى امتناع الشباب عن التصويت و الأثار المترتبة عن هذا السلوك.

وتكمن أهمية هذا الموضوع في كون شرح و الخوض في أسباب و عوامل الامتناع عن التصويت يمثل أداة هامة لتعزيز الديمقراطية و تحفيز المشاركة السياسية عن طريق إيجاد حلول منطقية و انية لهذه الظاهرة. كما ان دراسة هذه الظاهرة من شأنه ان يمكن صانعي السياسات من تطوير استراتيجيات تستهدف الشباب لتعزز مشاركتهم السياسية.

كما أن الامتناع عن التصويت يعكس أراء ومشاعر الشباب تجاه النظام السياسي و المجتمع. وعليه ففهم هذه الاتجاهات من شأنها ان تمكن من تحليل التغيرات الاجتماعية و الثقافية في المجتمع المغربي، كما ان التركيز على هذه الظاهرة سيمكن من التركيز على هذه الظاهرة يمكن ان يسهم في زيادة الوعي السياسي بين الشباب.

باختصار، تبقى أهمية دراسة ظاهرة امتناع الشباب المغربي عن التصويت ليست مجرد مسألة أكاديمية أكثر من كونها قضية ذات أهمية كبرى لها تأثير على مستقبل الدمقراطية و التنمية في المغرب.

ولتحليل اعمق للموضوع ارتأى الباحث طرح الإشكالية التالية:

ما هي العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية المساهمة في تعزيز ظاهرة امتناع الشباب المغربي عن التصويت و ما النتائج المترتبة عليها بالنسبة للديمقراطية في المغرب؟

هذه الإشكالية تترتب عنها مجموعة من التساؤلات التي سنحاول جاهدين الإجابة عليها في متن الموضوع وهي:

- مدى تأثير القيم الثقافية والمجتمعية على السلوك الانتخابي للشباب؟
- هل تؤثر الضغوط الاقتصادية والبطالة في اتجاه الشباب الى ظاهرة الامتناع عن التصويت؟
- إلى أي مدى تؤثر الثقة في المؤسسات السياسية والأحزاب على قرار الشباب بالمشاركة في الانتخابات؟

وللإجابة على هذه الإشكالية و التساؤلات المتفرعة عنها، ارتأيت تقسيم الموضوع إلى

فقرة أولى: العوامل المؤدية إلى امتناع الشباب عن التصويت

الفقرة الثانية: الأثار المترتبة عن ظاهرة امتناع الشباب عن التصويت

الفقرة الأولى: أسباب امتناع الشباب عن التصويت

أولا – أسباب سياسية

وتبقى من بين اهم الأسباب السياسية المؤثرة على ميل الشباب للامتناع عن التصويت أو الاتجاه إلى صناديق الاقتراع للمشاركة هي:

- **الشارع بديل للصندوق**

لقد اهتمت مجموعة من الدراسات بموضوع المشاركة السياسية للشباب وبظاهرة العزوف عن المشاركة الانتخابية بحيث أن الشباب هم الأكثر ميولا للاحتجاج و العمل الجمعوي اكثر من اهتمامهم بالتصويت في العمليات الانتخابية. فالشباب أكثر عزوفا عن المشاركة في الانتخابات في العديد من الدول بغض النظر عن الوضعية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لكل دولة، ففي فرنسا هناك دراسة لآن ميكسيل وسيسيل ريو وفيفيان لياي، انتنتجت ان هناك عزوفا عن المشاركة الانتخابية عند الشباب، لكن مع الاهتمام بالسياسة يتم التعبير عنها بأشكال مختلفة[1]. وكلها دراسات تجمع على ان الشباب اكثر ميلا للامتناع عن التصويت بغض النظر عن وضعياته الاقتصادية و الاجتماعية و الظروف السياسية. ونحن في هذه الدراسة سنركز بالكثير على العوامل الاجتماعية و الاقتصادية التي تساهم في ترسيخ سلوك الامتناع عن التصويت عند الشباب.

لقد ركزت مجموعة من الأدبيات التي تهتم بدارسة المشاركة السياسية عند الشباب على مجموعة من العوامل المؤثرة في هذه المشاركة، لربما أهمها عامل الجنس والسن والمستوى التعليمي والوضعية السوسيومهنية، وفيما يتعلق بالسن وأثره على المشاركة الانتخابية خلصت العديد من الدراسات إلى نتيجة مفادها انه كلما تقدم الشباب في السن كلما مالوا نحو المشاركة الانتخابية[2]، وفي نفس الوقت نجد بعض الدراسات إلى خلصت لعكس هذا التصور بحيث ان الفئات الأكثر تقدما في السن أكثر عزوفا من الفئات الأخرى[3].

- **ضعف العمل الحزبي**

ربما أكثر ما يمكن أن نثيره هو هل تستطيع الأحزاب السياسية خلق مجتمع مؤمن بالديمقراطية إذا كانت هذه الأخيرة تغيب من داخل هياكلها، بمعنى أخر هل يمكن لفاقد الشيء أن يعطيه.

المتتبع للشأن الحزبي لن يخفى عنه ما تعيشه الأحزاب من أزمة ديمقراطية حقيقية ضمن هياكلها الداخلية.طريقة اشتغالها، على سبيل المثال نجد نفس الأشخاص الذين كانوا منذ عشر سنوات في اللجنة التنفيذية للحزب هم نفسهم مع العلم ان القانون التنظيمي الجديد 29.11 لم يتوقف عند التعريف بالحزب السياسي و تحديد القواعد المتعلقة بتأسيس الأحزاب السياسية و الانخراط فيها و ممارسة أنشطتها و مبادئ تنظيمها و تسييرها و نظام تمويلها و كيفيات مراقبته و معايير تخويلها الدعم المالي للدولة، بل أكد أيضا على إلزامية التداول على المسؤوليات و عدم الإبقاء على نفس المسؤولين بصفة أبدية.

إن ما يهيمن على الحزب السياسي المغربي هو مبدأ الإقصاء والإقصاء المضاد، فتحقيق انتقال ديمقراطي سليم يشترط وجود بنية حزبية سليمة، فالتحول الديمقراطي الناجح يشترط تغيير ديمقراطي ذاتي. فما يسود داخل البناء الحزبي المغربي هو غياب إصلاح وتقويم هيكلها وبالتالي انغلاق البنية التنظيمية الذي يتجلى في إقصاء الأحزاب لمكونات المجتمع وكأنها تنأى بنفسها عن النقاشات الداخلية فردية كانت أو جماعية، وقد عبر الأستاذ عبد الحي المودن عن هذه الإشكالية بقوله: " لا يجب أن نناقش الطريقة التي يسير بها الأمير دولته أو إمارته، ولكن أيضا الطريقة التي يسير بها الفاعلون السياسيون إمارتهم، إذ لا يمكن رفع شعار الدولة الديمقراطية بدون أن تسود الديمقراطية إمارات الفاعلين السياسيين "[4]. كما يربط الأستاذ عبد اللطيف أكنوش ضعف المؤسسة الحزبية وأزمتها بغياب اعتماد قياداتها الأسلوب الديمقراطي لحل المشاكل التي تعاني منها الأحزاب السياسية، وإلى هيمنة الثقافة المخزنية على قادة الأحزاب ذاتها، رغم أنهم ما فتئوا يشتكون منذ الاستقلال

من النموذج الثقافي المخزني الذي يسيطر على سلوكيات الحكم، ويحول دون قيام قواعد ديمقراطية في التعامل السياسي، فالأجواء التي تخيم على هذه الأحزاب في حياتها اليومية هي نفسها التي يصادفها الباحث في الدراسات التي تتخذ من أجواء " البلاطات " موضوعا لها[5].

إن غياب ديمقراطية داخلية في التنظيمات الحزبية تفقدها الثقة والجدية في العمل، فكيف نتحدث عن حزب يريد تغيير المشهد السياسي المغربي والواقع المعاش وهو لم يستطع تجاوز هيمنة أمين عامها لسنوات وسنوات. حتى أن بعض الأحزاب بدأت تسير على نهج إنتاج نخب أسرية وعائلية من أجل توريثها.

ويعود هذا الأمر إلى غياب النخبة من داخل الهيكل الحزبي، ربما قمع و احتكار السلطة من طرف نفس الأشخاص لسنوات و سنوات جعل النخبة ترفض أن تكون ضمن هذه البنية.

وهذا ما يدفع الشباب أيضا إلى تبني موقف اللاتسيس. لعجز الأحزاب عن تقديم مثال يحتذى ويتبع في هذا الشأن، فأضحى الحزب تكرار لعلاقة " الشيخ و المريد" بالإضافة إلى ارتباط تصور الحزب بإعطاء الوعود الفارغة و الرشاوي و السعي لتحقيق أهداف و مصالح مادية، كما فشل الخطاب الحزبي من التأثير على المواطن. كل هذه الأمور جعلتنا إمام مقاولات سياسية مغلقة وظلت عقدة الزعامة غير قابلة للحل إلا بالوفاة أو الانشقاق[6].

- **ضعف الثقة في المؤسسات السياسية**

فعلى مستوى الحكومة، انطلاقا من معطيات المؤشر العربي لسنة 2022 يتبين درجة ثقة المواطنين المغاربة في مؤسسة الحكومة، فنسبة 11% من المغاربة المشاركين في الدراسة فقط يثقون بالحكومة، بينما 27% يثقون في الحكومة، و32% لا يثقون في الحكومة الى حد ما بينما 27% لا يثقون نهائيا في الحكومة، فحسب هذه المعطيات تبقى النسبة الأكبر من المواطنين لا يثقون في الحكومة ولا في قدرتها على تجاوز الازمات و وضع سياسات حكومية قادرة على تحقيق أهداف المواطنين و تجاوز العقبات أمامهم.

لقد عرف العمل الحكومي بالمغرب وبالأخص بعد دستور 2011 تعثرا في تحقيق الأهداف و الرهانات المعلنة من طرف الحكومات التي تعاقبت على المغرب منذ إقرار الدستور الجديد بداية بحكومة عبد الاله بنكيران التي استفادت و استغلت الأوضاع الاجتماعية المشحونة و بوادر الفعل الاحتجاجي الذي تزامن مع حركات احتجاجية في المحيط الإقليمي للمغرب و التي عرفت صعود حركات إسلامية في المنطقة من قبيل حركة الإخوان في مصر و تونس. الأمر الذي ساعد حزب العدالة والتنمية الذي جاء آنذاك بخطاب مختلف و جريء بعض الشيء مقارنة بباقي الأحزاب السياسية. واستمر الحزب في قيادة الحكومة أيضا في انتخابات 2016 إلا أنها فشلت في قيادة الحكومة بعد فشلها في انتخابات 2021 بعد ان عجزت بعد ولايتين حكوميتين عن تحقيق أهدافها و برامجها و الوعود التي سبق أن قدمتها و التي تراجعت عنها في كل مرة تقود فيها الحكومة.

تعثر هذه التجارب خلق تناقضا بين الخطاب والممارسة والفعل الحكومي مما انتج أثارا سلبية أثرت سلبا على الممارسة السياسية عامة و المشاركة الانتخابية بشكل خاص، فمحدودية الإنجازات الحكومية تتجلى أيضا في العديد من المؤشرات من قبيل:

- **تقييم أداء الحكومة**

إن المواطنين يقومون بتقييم النظام السياسي وفقا للمخرجات وأداء النظام السياسي، أو ما يطلق عليه بالسياسات العامة. وعليه يقوم الأفراد بالتقييم بناءا على ما تقوم به الحكومة و أدائها، فالسياسات تنال رضا المواطنين بناءا على توجهاتها و نتائجها و بالتالي يؤدي الأمر الى الثقة في الحكومة، لانها تعمل على تحقيقي و اتخاذ قرارات لصالح المواطن وتتضمن السياسة الأداء العام للحكومة و كذلك المخرجات السياسية، و بناءا على ذلك نجد ان مكونات مقياس الثقة يضم الثقة في الحكومة والازدراء السياسي و الثقة في المسؤولين[7].

ان هذا المقياس يضم الثقة المتعلقة بالحكومة ويظهر الازدراء السياسي كتعبير قوي عن انعدام الثقة و الشعور بالشك و الإحباط. كما ان المقياس يهتم بمن يحق له ان يحوز المنصب من عدمه لان نيله لذلك المنصب رهين بمدى جدية وجدوى عمله و نيله رضا الجمهور على هذا الأساس.

وبالعودة إلى إحصائيات المؤشر العربية لنسبة 2022، نجد ان نسبة 49% من المستجيبين ترى ان السياسة الاقتصادية للحكومة لا تعبر عن أمال المواطنين وهي نسبو منة خفضة مقارنة مع سنة 2015 (51%) اما على مستوى تقييم المواطنين للاداء الحكومي على مستوى تقديم الخدمات الأساسية نجد نسبة 47%غير راضية على الخدمات الأساسية المقدمة.

- **على المستوى الاقتصادي والاجتماعي**

لا يمكن انكار وجود ازمة اقتصادية حادة و متنامية في ظل حالة من الضعف و الارتباك التي صاحبها عجز في إيجاد حلول منطقية و انية لتجاوزها و تدبيرها، فاقتصاد المغرب ابان اكثر من مرة منذ 2007 الى يومنا هذا انه غير قادر على تبوأ مكانة اقتصادية صاعدة مما جعل المغرب في عديد من المرات يفشل في امتصاص الهزات الاجتماعية القوية و خلق فرص الشغل و مواجهة التحديات الخارجية المتمثلة في (ازمة المحروقات، القمح، الجفاف...) و كذلك مواجهة المنافسة الخارجية و الحفاظ على التوازنات الاقتصادية.

كما ان تفاقم الازمة الاجتماعية من فقر و حرمان و بطالة وأمية وتهميش و تشرد بالإضافة إلى التقارير الدولية (صندوق النقد، البنك الدولي) التي توضح منطق اخر غير الذي تحاول المؤسسات الرسمية و المسؤولين السياسيين توضيحه للمواطنين، و هذا ما نلاحظه في تنامي المد الاحتجاجي و تصاعد الحركات الاحتجاجية بشكل ملحوظ (أحداث الحسيمة، الجرادة،...) فقد مس الفكر الاحتجاجي مختلف المجالات و كل الأصعدة و هذا نتيجة لتدهور الوضع الاقتصادي و ارتفاع أسعار المواد الأساسية بشكل ملحوظ و مبالغ فيه، و المطالبة بالحق في التنمية و الأمن الاجتماعي و الدفاع عن الموارد الطبيعية، بالإضافة إلى ظهور توجهات احتجاجية في قطاعات مهمة كالتعليم و الصحة و حاملي الشواهد المعطلين

ومنذ ازم كورونا 2020، يعيش المغرب على تقلبات اجتماعية مست القدرة الاقتصادية للمواطنين مباشرة لا من حيث الناحية الشرائية و غلاء الأسعار و ارتفاع الضرائب[8]، فمخلفات الأزمة التي خلفتها الوضعية التي عرفها العالم مع تفشي مرض كوفيد 19، و توالي سنوات الجفاف أو مخلفات اللازمة العالمية ما انعكس عامة على الدول المحدودة في دول التنمية و التي لا تملك القدرة على ضمان معدلات نمو تساعد على مجابهة هذه الصدمات الخارجية و الداخلية. والوضع في المغرب ازداد تعقيدا في ظل التضخم واتساع الفجوة بين الطبقة الغنية والطبقة الفقيرة.

إن التضخم وغلاء المعيشة أضعف القدرة الشرائية وزاد من الضغوط اليومية على الأسر المغربية خاصة عند الطبقات الوسطة والهشة، وارتفاع البطالة خاصة بين الشباب و حاملي الشهادات أدت إلى الإحباط الاجتماعي و تغذي الرغبة في الهجرة بحثا عن فرص افضل. هذا ما انعكس على تدهور الوضع الاجتماعي بتراجع جودة الخدمات العامة (صحة، تعليم).

ان التأثيرات السلبية للمستوى الاقتصادي والاجتماعي المتدهور في المغرب عزز بشكل ملحوظ في عزوف و امتناع المواطنين عن المشاركة في الانتخابات و التصويت، لان كل من البطالة و الفقر و عدك المساواة في توزيع الثروات يؤدي إلى شعور العديد من الأفراد بالإحباط و فقدان الثقة في المؤسسات السياسية. وعليه، يرى الكثيرون ان التصويت لا يغير من الواقع الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين ما يجعلهم يتجنبون المشاركة في العملية الانتخابية. منا ان ضعف الوعي السياسي والتهميش الاجتماعي لبعض الفئات يجعل من الصعب تحفيزهم على الانخراط في العملية الديمقراطية.

- **على مستوى حقوق الإنسان و الحريات العامة**

إن الوضعية الحقوقية التي شهدناها في المغرب ما بعد التجربة الدستورية الجديدة تدل على ان المشهد الحقوقي بالمغرب مازال يشهد مدا و جزرا، و بالتالي يمكن القول ان الوضعية الحقوقية بالمغرب لا ترقى الى مستوى التحول الديمقراطي المنشود، فحديثنا في هذا الصدد يحيلنا على القوانين و القيم الأخلاقية و السياسية كالحرية و المساواة و الكرامة تستحق ان تكون في القمة و اعلى الدرجات. وتطبيق القانون هو الأداة الضرورية لترسيخ هذه القيم وصيانتها والحفاظ عليها.

و بالعودة الى التقارير الدولية في هذا الصدد نجد الكثير من المنظمات الحقوقية قد قدمت صورة قاتمة عن الوضع الحقوقي بالمغرب و ذلك في مجموعة من التقارير الحديثة التي انتقدت طريقة تعامل السلطات المغربية مع عدد من الملفات الحقوقية، و اخر هذه التقارير الذي صدر عن الخارجية الأمريكية[9] التي سجلت في تقريرها السنوي وجود ما وصفته " بسجناء او معتقلين سياسيين بالمغرب" مبرزة أن الحكومة المغربية تنفي وجود أي سجين او سجناء سياسيين وأن ما تضمنه التقرير هي أسماء لأشخاص اتهموا او ادينوا في ملفات بموجب القانون الجنائي. وقالت منظمة مراسلون بلا حدود في تقرير لها ان الصحفيين المستقلين في المغرب يتعرضون لضغوط مستمرة معتبرة أن الحكومة تسعى إلى السيطرة بأحكام على الحقل الإعلامي بالرغم من تقدم المغرب بخمسة عشر رتبة في التصنيف العالمي لحرية الصحافة سنة 2024. وأخر تقرير صادر عن منظمة العفو الدولية" امنيستي" التي أكدت أن السلطات المغربية أدانت ما لا يقل عن ستة أشخاص على خلفية ممارستهم لحقهم في حرية التعبير.

و بالنسبة لحق التظاهر و الاحتجاج السلمي، فبالرغم من ان المغرب صادق على العديد من الاتفاقيات و إن دستور 2011 نص في فصلة العشرين على حريات الاجتماع و التجمع و التظاهر السلمي مضمونة و فق ما يحدده القانون. إلا أن ما بعد دستور 2011 تم تسجيل العديد من الخروقات[10] في هذا الصدد من قبل قمع الحركات الاحتجاجية للأساتذة و طلبة الطب و الممرضين.

إن تأثير قضايا حقوق الإنسان والحريات العامة في المغرب له دور مهم و محوري على ظاهرة الامتناع عن التصويت، إذ أن تدهور حالة هذه الحقوق لدى بعض الفئات الاجتماعية يولد شعورا بالإحباط و فقدان الثقة في النظام السياسي. لان شعور المواطن بتقييد حرياته الأساسية و تجاهل حقوقه من قبل السلطات يعزز لديه الشعور بان يصبح اكثر عرضة للامتناع عن المشاركة في العمليات الانتخابية. و هذه الحالة تزداد و تبرز في ظل غياب ضمانات فعالة لحماية الحقوق المدنية و السياسية، مما يساهم في أضعاف الاندماج السياسي و الشعور بان التصويت لا يؤثر و لا يساهم في تحسين وضع لمواطنين الحقوق و الاجتماعي، كما أن القوانين و التشريعات لا تكفل بشكل كاف الحريات العامة مما يساهم و يعزز من موقف الامتناع عن التصويت و يؤثر بشكل سلبي على المشاركة السياسية و الفعل الديمقراطي.

في الختام، يعتبر ضعف الثقة في الحكومة و عملها من العوامل التي تساهم في الامتناع عن التصويت بالمغرب، لان هذا الامتناع اتى نتيجة مباشرة لفقدان المواطنين الايمان بقدرة الحكومة على تلبية و تنفيذ حاجياتهم و تحقيق تطلعاتهم. لان المواطن عندما يشعر ان الحكومة لا تقدر على الفاء بوعودها او انها لا تتخذ قرارات تصب في مصلحته، يولد لديه شعور الإحباط والعجز. وهذا التراجع في الثقة يؤدي لا محالة إلى الاعتقاد بأن التصويت لا يغير من الواقع الاجتماعي أو الاقتصادي وبالتالي اللجوء إلى الامتناع عن المشاركة في الانتخابات. كما أن استمرار فترارت طويلة من عدم الاستقرار السياسي والفساد الإداري يعمق هذه الأزمة، فيرى العديد من المواطنين ان الحكومة غير مؤهلة لتحقيق الإصلاحات المنشودة، و بالتالي الابتعاد عن المشاركة السياسية باعتبارها بلا جدوى.

وعلى مستوى العمل البرلماني، انطلاقا أيضا من معطيات المؤشر العربي لسنة 2022، يتبين درجة ثقة المواطنين المغاربة في المؤسسة التشريعية، بحيث نجد ان 11% من المغاربة فقط يثقون في البرلمانو 30% يثقون في البرلمان إلى حد ما بينما 28% لا يثقون في البرلمان إلى حد ما و25% لا يثقون نهائيا في مؤسسة البرلمان. و الأمر يعود إلى وجود صورة سلبية سائدة تهيمن على الإدراك السياسي عند العديد من المواطنين تجاه المؤسسة البرلمانية، مما يعزز لدى المواطنين صورة نمطية سلبية تجاه هذه المؤسسة و تجاه النواب داخلها، و هذه الصورة النمطية السلبية ليست وليدة الوضع الراهن بل هي نتيجة تراكمات تاريخية لطريقة اعتماد البرلمانيين، إلا أن الملاحظ أنها ازدادت حدة خصوصا مع بروز بعض

السلوكيات الباثولوجيا[11] للبرلمانيين التي جاءت في بعض الأحيان بتصرفات فضائحية وأيضا ارتبطت بمشكل العنف اللفظي في الخطاب البرلماني بين مختلف الفرقاء البرلمانيين، و بروز ظاهرة التوريث البرلماني و العمل بمنطق العائلات البرلمانية التي تقصي فئات كثيرة من افراد المجتمع من الولوج الى النخبة البرلمانية.

لقد ازدادت نسبة عدم الرضا على المؤسسة البرلمانية مع الحكومة الحالية التي تعرف هيمنة أغلبية قوية بمقابل حضور معارضة ضعيفة بلا قوة تأثيرية. و يبقى تأثير ازمة عدم الثقة في المؤسسة البرلمانية سبب زيادة الامتناع عن التصويت باعتبار ان البرلمان هي المؤسسة المرتبطة بشكل مباشر بالانتخابات التشريعية.

في الختام، فاستقراء هذه المؤشرات تدل على وجود تدني في مستويات الثقة في المؤسسات (الحكومة والبرلمان) من طرف المواطنين، هذا ما يؤثر بالسلب على سلوكهم الانتخابي من خلال اختيارهم لأسلوب الامتناع عن التصويت والمقاطعة. لاعتبار ان محدد الثقة السياسية امر ضروري لايجابية السلوك الانتخابي لوجود علاقة طردية بين مستوى الثقة في المؤسسات ومستوى المشاركة في الانتخابات، فلكما ارتفعت نسبة الثقة في المؤسسات إلا وارتفعت نسبة المشاركة في الانتخابات والعكس صحيح.

ثانيا – أسباب اجتماعية واقتصادية

تبلغ نسبة الشباب ما بين 18 و 34 سنة يشكلون اكثر من 26% من مجموع الساكنة، و اكثر من 40% من الساكنة الراشدة ما فوق 18 سنة الذين يحق لهم التسجيل في اللوائح الانتخابية، و هو ما يضح أهمية المشاركة الانتخابية للشباب، باعتبار ان هذه الفئة تشكل خزانا انتخابيا هاما في العمليات الانتخابية. و التحدي الكبير هو القدرة على اقناع هذه الفئات بالتسجيل في اللوائح الانتخابية، و بالتالي الانتقال من المشاركة الاحتجاجية الى المشاركة الاتفاقية.

و في هذه الدراسة ننظر الى تأثير محدد السن على مشاركة الشباب في العملية الانتخابية، و الوقوف على مدى تأثير التقدم في السن و اثره على المشاركة و مدى ادماج الشباب، لهذا سنعمل على المقارنة بين الشباب بين 18 و 34 سنة و فئات أخرى اكثر تقدما في السن، بعد ذلك سنقوم بالمقارنة بين فئات الشباب بين فئتي 18-24 و 25-34.

بالنسبة للمقارنة بين فئة الشباب والفئات الأخرى الأكبر سنا المسجلين في اللوائح الانتخابية، كما هو موضح في النسب التالية[12]: فنسبة الشباب ما بين 18 و 24 سنة تبلغ 33.6% من عدد المسجلين في اللوائح الانتخابية، و بالنسبة لسن 25-34 سنة فيبلغ نسبة 57.1% و سن 35-44 بنسبة 72.5% بينما السن من 45 الى 54 فتبلغ نسبة 85.1% و سن 55-59 تبلغ 88.5% و أخيرا من 60 سنة فما فوق فبلغت نسبة 94.4%. فمن خلال هذه المعطيات يتضح ان الشباب هو الأقل في التسجيل في اللوائح الانتخابية مقارنة مع الفئات السنية الأخرى، فباعتبار ان الشباب يشكلون 33% من نسبة الساكنة في المغرب لكنهم لا يشكلون سوى 27% في اللوائح الانتخابية، و بالتالي كلما كان سن الفرد مرتفعا كلما كان ميله الى المشاركة الانتاخابية مرتفع و العكس صحيح.

اما بالنسبة للمقارنة داخل الفئات الشابة، فإننا نجد ان الشباب في الفئة العمرية بين 18-24 يشكلون 33.6% من المسجلين في اللوائح الانتخابية، بينما ان 57.1% بالنسبة للفئة السنية ما بين 25-34 سنة، و هو ما يعني انه التقدم في السن يأثر في الميول نحو المشاركة السياسية.

و باعتبار ان الشباب لا يميل كثيرا الى المشاركة السياسية و لا المشاركة الانتخابية، فالامر يمكن ان نربطه بمجموعة من المؤثرات، بداية من غياب وعي سياسي يشجع على المشاركة السياسية في سن مبكرة، بالإضافة الى فشل مؤسسات التنشئة السياسية في توجيه الشباب الى طريق الانخراط في العمل السياسي، او لان الشباب يبقى كل اهتماماته هي البحث عن سبل تحقيق العيش الكريم و يرون ان الامر لا يمكن ان

يتعلق بالسياسة لان السياسات الحكومية فشلت في تقديم حلول لبعض المشاكل التي يعاني منها المجتمع مما يضع عائقا بين الشباب الذي يعيش في عالم من الاحلام التي يسعى الى بلوغها و بين سياسات حكومية لا تساعده على السير في مسار تحقيق هذه الاحلام.

و تتأثر المشاركة الانتخابية للشباب بالعوامل الاجتماعية و السياسية و المتمثلة في:

- **المستوى التعليمي:**

لا يمكن الفصل بين المستوى التعليمي و الامتناع عن التصويت لدى فئة الشباب، لان الفئات المتعلمة بالمغرب تكون لديها المعارف الضرورية التي تمكنها من المشاركة في العملية الانتخابية، و بالتالي فيمكن القول ان يمكن للمستوى التعليمي ان يساهم في تنقل الشباب من مرحلة العزوف الانتخابي الى مرحلة المشاركة الانتخابية.و في المقابل، فالشباب المتعلم يفقد الثقة في النظام السياسي و بالتالي هو الأكثر عزوفا مقارنة مع الشباب الأقل تعلما، لان امتناع الفئات المتعلمة يمثل ضغطا على النظام السياسي و تعبيرا عن رفضهم للسياسات العمومية المعتمدة، بينما امتناع فئة الشباب الأقل تعلما فيكون بسبب اللامبالاة و عدم الاهتمام.

بالإضافة الى ان الشباب الذي لم يتلقى تعليما عاليا او تلقى تعليما محدودا، يكون اقباله على صناديق الاقتراع قليل و يكون امتناعه عن التصويت مرتفع. لسبب ان هذه الفئة تفتقر الى الوعي الكافي حول التصويت و أهميته، كما ان هذه الفئة قد تكون عرضة للعوامل الاجتماعية و الاقتصادية التي قد تساهم في تفشي ظاهرة الامتناع عن التصويت من قبيل ضعف المستوى المعيشي و البطالة.

ان المستوى التعليمي كلما ارتفع كلما رسخ للدى الفرد شعورا بعدم جدوى توجهه الى صناديق الاقتراع لانه يعي ان طبيعة النظام السياسي و المشهد الحزبي و العملية الانتخابية برمتها لا تغير شيئا من الواقع المعيشي و الاجتماعي و السياسي، فيمتنع عن التصويت كرفض لتلك السياسات الحكومية الغير متطورة و السائرة على نفس النهج منذ اول انتخابات لسنة 1963.

- **الوضعية الاقتصادية و المهنية للشباب**

لا يمكن ان نلغي تأثير الوضعية الاقتصادية و المهنية للشباب و تأثيرها على السلوك الانتخابي خصوصا توجيهها لسلوك الامتناع عن التصويت، لانه كلما اصبح الشباب في وضعية اقتصادية و اجتماعية مريحة كلما كانت شبكة علاقاتهم الاجتماعية قوية، و هذا ما يعتبر محفزا لهم للمشاركة في العملية الانتخابية. و من ناحية أخرى كلما كانت وضعيتهم هشة التي يعيشوها الشباب المعطل فإن احتمالية مشاركتهم السياسية و الانتخابية تبقى ضئيلة، و تجعلهم يفضلون الامتناع عن التصويت بدل التوجه نحو صناديق الاقتراع[13].

فالفئات المهمشون اجتماعيا (المعطلون، المياومون، المستأجرون) يعتبرون الأكثر ميلا الى الامتناع عن التصويت، لان وضعياتهم و مستواهم المعيشي و حالتهم الاقتصادية و المهنية تجعلهم يصابون بالإحباط من السياسة و السياسيين و يفضلون الابتعاد عنها و الامتناع عن التصويت هو تعبير صريح منهم لرفضهم للسياسات الحكومية المتبعة في هذا الصدد.

في الختام، يمثل الشباب نسبة هامة من المجتمع المغربي، وهو ما يجعل منهم فاعلا أساسيا في النظام السياسي المغربي. لان مشاركتهم بكثافة في العملية الانتخابية لها تأثير إيجابي على نتائج العملية الانتخابية وعلى استمرارية النظام السياسي. لكن عندما يمتنعون عن المشاركة في العملية الانتخابية فذلك يكون دليلا على فقدان المسار الديمقراطي لمشروعيته. لذلك يعتبر ادماج هذه القوى الشابة مؤشرا على مدى صلابة و سلامة النظام السياسي.

الفقرة الثانية: اثار الامتناع عن التصويت

و كغيرها من الظواهر السياسية، فإن لامتناع الشباب عن التصويت اثار تؤثرة على شرعية النظام السياسية و تعزز من صعود الشعبوية ووصولها الى السلطة.

أولا – صعود الشعبوية

يعتبر الامتناع عن التصويت من العوامل المؤثرة في وصول الشعبوية الى مناصب صنع القرار في الأنظمة الديمقراطية، لان تزايد الاحجام عن المشاركة السياسية و المشاركة الانتخابية يظهر فجوة في التفعال بين المواطن و المؤسسات السياسية التقليدية، مما يرسخ لدى بعض الفئات الشعور بالاقصاء و التهميش. في هذا الصدد، تتيح الشعبوية الفرصة لعدد من القادة السياسيين لاستغلال هذا الشعور، من خلال تقديم انفسهم كأبطال للشعب تقف في وجه ظلم النخبة السياسية، متبنين خطابا يروج لصراع الشعب و النخبة الحاكمة. هذا الخطاب غالبا ما ينجح في شد انتباه أولئك الذين يمتنعون عن التصويت نتيجة شعورهم بالعجز او عدم قدرتهم في التأثير على النظام السياسي. نتيجة لذلك تصبح الشعبوية هي ملاذهم الأخير لتعبير هذه الفئات عن غضبها و احتجاجها. باعتبار ان الشعبويون يروجون لبعض الأساليب الغير تقليدية التي تنال رضا المواطنين الذين فقدوا الثقة في العمليات السياسية التقليدية، و بالتالي يمكن للامتناع عن التصويت ان يكون عاملا مساعدا في تسريع صعود الشعبوية، لان الشعبويون يتغذون على هذا الفراغ السياسي و يعرضون انفسهم باعتبارهم بديلا قادر على تحقيق التغيير المنشود.

و تتجلى مظاهر تأثير الامتناع عن التصويت و تسريع صعود الشعبوية عبر مجموعة من القنوات الرئيسية التي يمكن ان نلخصها في النقاط التالية:

✓ الاستغلال السياسي للشعور بالاقصاء

ان الامتناع عن التصويت يساهم في ترسيخ شعور فقدان الثقة في النظام السياسي التقليدي، هذا ما يفيد الشعبوية لانه تعتبر مناخ مساهم في ترويج خطاب مفاده ان النظام الانتخابي لا يعكس و لا يمثل إرادة الشعب، و بأن النخبة الحاكمة تتجاهل مصالح المواطنين. فهذا الخطاب ينال استحسان أولئك الذي يشعرون بأنهم مهمشون و لا حضور لهم في العملية السياسية.

ان شعور عدم الثقة في الأحزاب السياسية و البرلمانات و المؤسسات الوسيطة و عملية صنع القرار يعتبر احد خصوم النظام الديمقراطي[14]، و أدى الى توسع الفجوة بين المؤسسات المنتخبة و الأحزاب السياسية و زيادة حدة ازمة الثقة.

كما أدى الامر الى تكريس الشعور الشعبي بالضيق من ثقل مؤسسات الدولةو بطئها و النفور من النخب السياسية و الأحزاب مما ساهم في نشوء فئات سياسية تمثل الأغلبية الشعبية و تتبنى مواقف معارض للنظام السياسي و النخب الحاكمة.

فإذا غاب الاقصاء السياسي و الاقصاء الاجتماعي و توفرت فرص تحقيق العدالة بين فئات المجتمع و تحقيق المساواة الامر سيأثر و سيقلل من قوة الحركات الشعبوية.

✓ تعزيز صورة البديل للمؤسسات السياسية

ان ارتفاع نسبة الامتناع عن التصويت و العزوف السياسي بصفة عامة هو نتيجة فشل النظام السياسي باقناع المواطنين بجدوى العملية الانتخابية، ان الافراد ينظرون الى الانتخابات على انها غير قادرة على تحقيق التغيير المنشود، و عليه يجد الشعبويون انفسهم امام فرصة ذهبية لتقديم انفسهم كبديل سياسي له القدرة على إعادة السلطة الى الشعب و استعادة الديمقراطية المفقودة، هذا التحول و البدلي الشعبي المطروح يعزز دعم الناخبين غير الراضين عن المؤسسات السياسية لهم.

ان فشل المؤسسات السياسية و عجزها عن أداء أدوارها بنجاعة يعزز من شعور الرفض و النفور لدى المواطنين الذين يكونون عبارة عن هدف سهل لصالح الشعبوية، التي تستغل هذا الامر لصالح خصوصا و انها تتبنى خطابا يعادي عمل المؤسسات السياسية و توجه انظار العموم على كل الأخطاء و تثيرها في كل المناسبات.

✓ **توظيف اللامبالاة السياسية**

لقد ساهمت مجموعة من العوامل في ترسيخ شعور اللامبالاة السياسية عن المواطنين[15]، فكان أولها الفقر الذي اصبح منتشرا بكثرة في المجتمع المغربي و بعض الشئ في المجتمع الفرنسي خصوصا مع توالي الازمات الاقتصادية. فأصبح الفرد منشغلا في تأمين اساسيات العيش بعيدا كل البعد عن هم السياسة، و أيضا نجد الجهل الذي هو في الغالب نتيجة ضعف التنشئة و الثقافة السياسية و الفشل العلمي و الاكاديمي، كما نجد من بين هذه العوامل الخوف الذي اصبح يعيشه المواطن المغربي و الذي يتعدد بين خوف من السلطة السياسية و الخوف من المؤامرات الكونية الذي جاء نتيجة سنوات من الاستعمار و الاستبداد. و أخيرا فشل مؤسسات المجتمع المدني في توجيه الفرد نحو الفكر الوطني.

ان هذه العوامل رسخت شعور الافراد في العزوف عن العملية السياسية عامة و العملية الانتخابية بصفة خاصة، و عليه يعمل الشعبويون على توظيف هذا الشعور من خلال خطابات شعبوية تعمل على تحفيز الناخبين المقهورين و المترددين في المشاركة السياسية بحيث يدعون ان بإمكانهم توفير صوت قوي لاولئك الذين يعانون من "النظام الفاسد".

هذا بالإضافة الى وجود مظاهر أخرى توضح تأثير الامتناع عن التصويت في تعزيز قوة و حضور الشعبوية في التجارب السياسية المغربية و الفرنسية على حد سواء، فنجد على سبيل المثال ان الامتناع عن التصويت يزرع في الافراد الشعور بالتهميش او الاحتقار من قبل الأحزاب السياسية التقليدية، مما يسمح للشعبوية باستقطاب الناخبين المهمشين من خلال التركيز على قضاياهم كالفقر و البطالة و الهجرة، مما يعزز مكانتها السياسية و يساهم في جذب الناخب الغاضب من الطبقة الاجتماعية الضعيفة.

كما ان ارتفاع نسب الامتناع عن التصويت يساهم في زعزعة الثقة في المؤسسات السياسية التقليدية مما يساهم في خلق بيئة سانحة للشعبوية الذي يستغلون هذه الوضع المنهار في التسويق لانفسهم كبديل له القدرة على إعادة احياء الحاسة السياسية و إعادتها الى مسارها الصحيح. هذا ما يساهم في زيادة التأييد الشعبي لأيديولوجياتهم.

في الختام، الامتناع عن التصويت يساهم بشكل جدي في تعزيز وصول الشعبوية الذي يستغلون و يستفيدون من حالة الضعف السياسي التي تنشأ من خلال تراجع المشاركة السياسية و يضعون انفسهم كحلول للازمات التي يعاني منها النظام الديمقراطي التقليدي.

ثانيا: التأثير على شرعية النظام السياسي

يعتبر النظام السياسي نتاج تفاعل و تجانس بين مختلف مؤسساته الرسمية و الغير الرسمية و البنية الحكومية هي الركيزة الأساسية لاستمرار النظام ناهيك عن عملية التفاعل النظام و بيئته الداخلية التي هي المجتمع، فيقدر الأفراد و الجماعات شرعية نظامهم، و بالتالي يكسب صفة الشرعية الملازمة لأي نظام سياسي فهي تقدم على الجانب الشكلي المتمثلة في دستورية السلطة، و الجانب الموضوعي يتمثل في قناعة الأفراد و رضاهم عن هذه السلطة[16].

إن الحديث عن شرعية النظام السياسي تفرض تواجد بعض المؤشرات التي تعتبر حتمية، و غيابها تعني ان شرعية النظام منقوصة، لقد عرفت الأنظمة السياسية شرعية منقوصة بسبب ما نلاحظه من أزمات سياسية و حركات احتجاجية و انعدام الثقة في المؤسسات الدستورية. وفي المغرب من بين مظاهر ضعف الشرعية السياسية نجد:

- انخفاض المشاركة السياسية، باعتبار ان المشاركة السياسية تمثل اهم نقطة يتم من خلالها تقييم شرعية النظام السياسي. كما ان لها تأثير مهم على إرساء البناء المؤسساتي للدولة و عائقا حقيقيا امام عملية التنمية السياسية. و من بين مظاهر هذه الازمة نجد الامتناع عن التصويت و العزوف عن العمل السياسي بسبب اقتناع الناخبين على فشلهم في تحقيق تغيير حقيقي بسبب الإحباط الذي خلفته العملية الانتخابية السابقة. فمثلا اذا نظرنا الى نسبة المشاركة في انتخابات 2021 نجدها قد وصلت الى 50.18% و هي ارتفعت بشكل طفيف مقارنة بسنة 2016 بحيث وصلت نسبة المشاركة 43%، بمعى ان نصف المغاربة المسجلين في اللوائح الانتخابية لم يشاركوا في العملية الانتخابية سنة 2021 و ما يقارب 57% لم يشاركوا سنة 2016، هذا بالرغم من اننا لم نأخذ بعين الاعتبار الفئات التي وصلت سن التصويت و لم تسجل في اللوائح الانتخابية. فارتفاع نسب الامتناع عن التصويت يفسر بفقدان الثقة في النظام السياسي او في العملية الانتخابية نفسها مما يضعف معه الشرعية الشعبية للحكومة أو البرلمان المنتخب.

- عدم تمثيل الإرادة الشعبية، فعندما نتحدث عن مصطلح الإرادة الشعبية فاننا نتحدث عن اكثر المصطلحات المتداولة في المجال السياسي، و يعرف على انها رأي الشعب الذي يمارسه عن طريق الاستفتاء او الانتخابات[17] عن طريق حساب نسبة المشاركة في التصويت فإذا كانت النسبة مرتفعة فإننا نقول انه تمثل الإرادة الشعبية اما اذا كانت منخفضة فإننا نتحدث على كون الرأي الشعبي رفض المشاركة في الانتخابات، و عليه يعتبر تمرد الإرادة الشعبية على الطبقة السياسية الحاكمة بمثابة الاعتراض على المنهجية التي تعتمدها هذه الطبقة في معالجتها للقضايا المصيرية. فلا يمكن تدجين الإرادة الشعبية بواسطة الشعارات والوعود فالشعوب تعطي فرصة للنظام من اجل تنفيذ وعوده لكن التجارب التاريخية أثبتت أن للشعوب إرادة جماعية لا يمكن إغفالها أو التحايل عليها إلى أمد بعيد[18]. و عليه اذا كانت نسبة المشاركة السياسية منخفضة جدا، فإنه يصبح من الصعب على النظام السياسي ادعاء انه يمثل الإرادة الشعبية بشكل كامل.

بالإضافة إلى وجود مظاهر أخرى لضعف شرعية النظام السياسي، من قبيل ضعف الأحزاب السياسية التي تكون نتيجة مباشرة لامتناع الناخبين عن التصويت هذا ما يؤدي إلى فقدانها جزءا من قاعدتها الشعبية مما يؤثر في قدرتها على التمثيل والتأثير في السياسة، إضافة إلى تغيير في استراتيجية الأحزاب السياسية لتحاول جذب اكبر عدد من الاتباع و الناخبين.

من خلال ما سبق يمكن القول إن شرعية النظام تقاس وفق المستوى الذي وصلته المشاركة في الانتخابات سواء الجماعية أو الجهوية أو التشريعية. فهناك علاقة طردية بين مستوى المشاركة في الانتخابات والمدى الذي بلغته الشرعية في قيمتها و محتواها الديمقراطي. عليه الشرعية تكون كاملة غير منقوصة إذا ارتفعت نسبة المشاركة الانتخابية وشملت كل المواطنين بحرية تامة في اقتراع سياسي دون أي ضغط أو تدخل بأي شكل كان. بالمقابل فامتناع نسبة من المواطنين عن التصويت لسبب أو أخر يضعف الشرعية على اعتبار أن أصوات الممتنعين لها الوزن أو الثقل لأولئك المشاركين في التصويت طبقا لمبدأ المساواة في التمثيل بين المواطنين أو مبدأ المساواة في الأصوات[19].

أن الممتنعين باعتبارهم معارضين للمؤسسات السياسية وللأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات يضعفون إلى حد كبير من شرعية السلطة المنتخبة وفق معدل عال من الممتنعين باعتبارهم يمثلون قطاعا او جزءا من المواطنين، الأمر الذي يؤدي إلى أضعاف الساسة المنتخبين و أيضا أضعاف أسس الشرعية، بسبب أن أصوات المواطنين في الانتخابات هي التي تعزز و توضح شرعية النظام السياسي. لقد أثبتت دراسة فرنسية أن ظاهرة الامتناع عن التصويت تسير في منحى متزايد في العالم ككل[20].

خاتمة:

يعتبر الامتناع عن التصويت بين الشباب المغربي ظاهرة متعددي الأبعاد ومعقدة بشكل كبير. بحيث تتداخل فيها العوامل النفسية والاجتماعية والسياسية بحيث يشير العديد من الدراسات إلى أن المانع عن التصويت لا ينبع فقط من لامبالاة الشباب أو تحفظهم السياسي. بل قد يكون الامتناع عن التصويت نتيجة لعدة عوامل مثل غياب الشعور بعدم قدرتهم على التأثير في العملية السياسية والمشهد السياسي برمته، أو بسبب ضعف الثقة في النظام السياسي، أو لغموض الخيارات السياسية.

كما أن العوامل والظروف الاقتصادية والاجتماعية لها تأثير كبير على رغبة الشباب في المشاركة السياسية بحيث قد يجد البعض أن التصويت ليس له تأثير ملموي على تحسين وضعهم الاجتماعي والاقتصادي.

وعليه، فمن الضروري تبني السياسات العامة لبرامج تهدف إلى تعزيز التوعية السياسية والتثقيف السياسي والديمقراطي بين الشباب، وتسعى إلى تعزيز ثقة الشباب في المؤسسات السياسية. كما ينبغي فتح قنوات حوار بين الشباب والأحزاب السياسية لتحديد الأولويات والتجاوب مع التطلعات، الأمر الذي يساهم في تفعيل دور الشباب السياسي مستقبلا والتقليل من نسب الامتناع عن التصويت.

في هذا السياق، تظل الدراسات المستقبلية حول الموضوع ضرورية لفهم أعمق لهذه الظاهرة وتقديم حلول قائمة على أسس علمية تساهم في تعزيز مشاركة الشباب المغربي في الحياة السياسية

الهوامش:

[1] Anne muxel, cécile riou, viviane lehay, la participation politique des jeunes en France, working paper on national survery results. 2005, site: https://sciencespo.hal.science/hal-03613234/document

[2] Jean-Herman Guay, Anthony Desbiens et Eugénie Dostie-Goulet, Le vote des jeunes: les motifs de la participation électorale, Perspective monde, Note de recherche, mars 2014, p 1.

[3] Brenda O'Neill, "Generational Patterns in the Political Opinions and Behaviour of Canadians", enjeux publics, vol 2, no 5, October 2001.

[4] زين العابدين حمزاوي، "**الأحزاب السياسية وأزمة الانتقال الديمقراطي**"، مجلة فكر ونقد، ع 91، 2007، ص 105

[5] عبد اللطيف أكنوش، **واقع المؤسسة و الشرعية في النظام السياسي المغربي على مشارف القرن 21**، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء،الطبعة 1، 1999، ص: 85

[6] فيصل التهامي، الأحزاب السياسية وإشكالية الانتقال الديمقراطي بالمغرب، مقال منشور في مجلة المنارة للدراسات القانونية والسياسية، موقع: https://2u.pw/A4hb20u8

[7] Schiffmanet al, interpersonal & political trust: modeling levels of citizens trust, European journal of marketing, vol 44, 2010, no 3-4, p 372.

[8] كمال الهشومي، " الأزمات الاجتماعية والاقتصادية في المغرب: الحاجة إلى اليسار اليوم كخيار سياسي"، مقال منشور في موقع مدار 21، الرابط: https://madar21.com/314850.html

[9] عبد الرحيم علام، "تقارير دولية ترسم صورة قاتمة عن وضعية حقوق الإنسان بالمغرب"، مقال منشور في:
https://thevoice.ma/%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B1%D8%B3%D9%85-%D8%B5%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D9%82%D8%A7%D8%AA%D9%85%D8%A9-%D8%B9%D9%86-%D9%88%D8%B6%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D8%AD /

[10] صلاح الدين عياش، "وضعية حقوق الإنسان بالمغرب بعد سنة 2011"، فهم المغرب، مرجع سابق، ص 176.

[11] عثمان الزياني،" الاغتراب السياسي كمحدد لفهم ظاهرة العزوف الانتخابي بالمغرب دراسة في ظل الانتخابات التشريعية ل 7 أكتوبر 2016"، ضمن مؤلف مشترك حول موضوع المسار الديمقراطي بالمغرب في ضوء الانتخابات التشريعية 7 أكتوبر 2016، سلسلة إضافات في الدراسات القانونية وا لسياسية، العدد الأول، الطبعة الأولى، نونبر 2017، ص 87.

[12] تقرير صادر عن المندوبية السامية للتخطيط حول المشهد الانتخابي لسنة 2021.

[13]Jean herman huay et Anthony desbiens et eugénie dostie-goulet, op, cit, p 10.

[14] فوزي الصدقاوي،" اللحظة الشعبوية بين أزمة الثقة والمزاج السياسي"، مقال منسور في موقع بوابة تونس، رابط المقال https://2u.pw/BW5pU2c2 تم الاطلاع يوم 2025/02/11.

[15] محمد عبد الله الروابدة، "اللامبالاة السياسية وجذورها وانعكساتها" رابط المقال:
https://www.sarayanews.com/article/898170

[16] محمد سنوسي،" النظام السياسي الجزائري ما بين حكم الأزمة وضعف المؤسسات"، مقال منشور في موقع: alhiwardz.com تم الاطلاع يوم 2025/02/05.

[17] عمر العبدلي،" ما الإرادة الشعبية؟ كيف نعرفها؟" مقال منشور في موقع: https://www.aljarida.com/article/32268 تم الاطلاع يوم 2025/02/05.

[18] ناصر زيدان، "دور الإرادة الشعبية"، مقال منشور في موقع: https://short-link.me/P3iy تم الاطلاع يوم 2025/02/05.

[19] منذر الشاوي، مرجع سابق، ص 121.

[20] معلومات وردت في موقع: https://www.vie-publique.fr/decouvret-institutions/citoyes/enjeux/crise-citoyennte